

حقائق التأويل

[2] وبين قوله: (أم الكتاب) - وهو اسم لواحد - ، فجعل الواحد صفة (1) للجمع (2) ؟، وهذا فت في عضد البلاغة (3) وثلم في جانب الفصاحة !. فالجواب: أن المراد بذلك كون هذه الآيات باجتماعها ، وانضمام بعضها إلى بعض في إنزالها ، أما للكتاب ، وليست كل واحدة أما بانفرادها ، فلما كان الامر على ما قلنا جاز وصف الجمع بالواحد ، إذ كان في تعلق بعضه ببعض وأخذ بعضه برقاب بعض بمنزلة الواحد ، ولانه سبحانه لو قال: هن أمهات الكتاب ، لذهب ظن السامع إلى أن كل واحدة من الآيات أم لجميع الكتاب ، وليس المراد ذلك ، بل المراد ما قدمنا القول فيه من كون الآيات بأجمعها أما للكتاب دون بعضها ، لان المراد بكونها أما للكتاب أن بها يعلم ما هو المقصود بالكتاب من بيان معالم الدين ، وذلك لا يرجع إلى كل واحدة من الآيات ، بل يرجع إلى جميعها ، فالام ههنا بمعنى: الأصل الذي يرجع إليه ويعتمد عليه ، لان المحكم أصل للمتشابه يقدر به فيظهر مكنونه ويستثير دفينه ، وعلى ذلك سميت والدة الانسان أما ، لانها أصله الذي منه طلع وعنه تفرع ، ولذلك سميت مكة أم القرى ، لان

(1) ليس المراد بالصفة النعت في اصطلاح النحاة ، بل ما يطلق على الشئ مما لا يكون علما للذات نعتا كان أو خبرا أو غيرهما ، وفي الآية وقعت (ام الكتاب) خبرا عن (هن) لا نعتا لها (2) وفي الاصل: للجميع (3) فت في عضده أو في ساعده: اضعفه واوهنه (4) الضمير يرجع إلى الجمع.
